

التكليف ٨
مقرر: قضايا بحثية ٣ – برنامج الدكتوراه

إعداد الطالب: فادي مليباري
الرقم الجامعي: ١٣٤٨ ٢٥٢٠٠





المهمة المطلوبة:
إعداد مقترح بحثي كامل يتضمن عناصر البحث العلمي
موضوع المشروع:
دور المنصات الرقمية في تعزيز النزاهة التعاقدية في المشتريات العامة; دراسة تطبيقية على منصة اعتماد في المملكة العربية السعودية.

المقدمة

شهدت المشتريات الحكومية خلال السنوات الأخيرة تحولاً جوهرياً نحو الرقمنة من خلال تبني منصات إلكترونية لإدارة المنافسات والعقود، ويُعد هذا التحول جزءاً من جهود الحكومات لتعزيز الشفافية وتحسين كفاءة الإنفاق العام والحد من الفساد الإداري.

وتسهم المنصات الرقمية في إعادة تصميم العمليات التعاقدية من خلال تقليل التدخل البشري المباشر وتوفير بيانات قابلة للتتبع.

كما تتيح هذه المنصات مستوى أعلى من الإفصاح والمساءلة مقارنة بالأنظمة التقليدية، وعلى الرغم من هذا التطور، لا تزال مسألة قياس أثر هذه المنصات على النزاهة التعاقدية تمثل تحدياً بحثياً مهماً.

مشكلة البحث



تتمثل مشكلة البحث في عدم وضوح مدى تأثير المنصات الرقمية على تعزيز النزاهة التعاقدية في المشتريات العامة، ورغم تزايد الاعتماد على هذه المنصات، فإن الأدبيات العربية لا تزال تركز على التحليل الوصفي دون تقديم أدلة كمية على هذا الأثر.

كما أن العلاقة بين الشفافية الرقمية والامتثال التنظيمي والنزاهة التعاقدية لم تُدرس بشكل تكاملي، ويؤدي ذلك إلى وجود فجوة معرفية تتعلق بغياب نماذج تحليلية تقيس أثر الرقمنة على النزاهة التعاقدية في السياق السعودي.

أسئلة البحث

- ما أثر المنصات الرقمية على تعزيز النزاهة التعاقدية في المشتريات العامة؟
- ما العلاقة بين الشفافية الرقمية والنزاهة التعاقدية؟
- ما دور الامتثال التنظيمي في تعزيز النزاهة في بيئة المشتريات الرقمية؟
- هل تسهم المنصات الرقمية في تقليل مخاطر الفساد التعاقدي؟

أهداف البحث

- تحليل أثر المنصات الرقمية على النزاهة التعاقدية في المشتريات العامة.
- قياس العلاقة بين الشفافية الرقمية والنزاهة التعاقدية.
- تحديد دور الامتثال التنظيمي في تعزيز النزاهة في البيئة الرقمية.
- بناء نموذج تحليلي يربط بين الرقمنة والحوكمة والنزاهة التعاقدية.

أهمية البحث

تتمثل الأهمية العلمية في سد الفجوة البحثية في الأدبيات العربية المتعلقة بقياس أثر المنصات الرقمية على النزاهة التعاقدية، كما يسهم البحث في تطوير إطار نظري يربط بين الحوكمة الرقمية ونظرية الوكيل والأصيل.

وتتمثل الأهمية التطبيقية في دعم صناع القرار في تحسين كفاءة أنظمة المشتريات الحكومية، كما يسهم في تطوير مؤشرات عملية لقياس النزاهة التعاقدية في البيئة الرقمية.

الإطار النظري

يرتكز البحث على نظرية الوكيل والأصيل التي تفسر تضارب المصالح بين الجهات الحكومية والموردين، كما يعتمد على نظرية الحوكمة الرقمية التي تفسر دور التكنولوجيا في تعزيز الشفافية والمساءلة. ويتم دمج هاتين النظريتين لتفسير العلاقة بين المنصات الرقمية والنزاهة التعاقدية، كما يمكن دعم الإطار بنظرية الاقتصاد المؤسسي لتفسير دور الأنظمة التنظيمية في الحد من الفساد.

الدراسات السابقة

تشير الدراسات المحلية إلى تركيز واضح على الجوانب التنظيمية والقانونية للشفافية في المشتريات العامة، بينما تتجه الدراسات العالمية إلى استخدام أدوات تحليل كمية لقياس أثر الرقمنة على النزاهة التعاقدية. وتكشف هذه الدراسات عن وجود فجوة بحثية تتعلق بغياب نماذج تحليلية تربط بين الرقمنة والنزاهة بشكل سببي، كما تبرز الحاجة إلى دراسات تطبيقية في السياق السعودي.

المنهجية

يعتمد البحث على المنهج المختلط الذي يجمع بين الأسلوب الكمي والنوعي. في الجانب الكمي، سيتم استخدام استبانة لقياس إدراك العاملين في المشتريات الحكومية والموردين. كما سيتم تحليل بيانات ثانوية من منصة اعتماد لقياس مؤشرات النزاهة مثل مدة الإجراءات وعدد المنافسين. وفي الجانب النوعي، سيتم إجراء مقابلات مع خبراء في المشتريات الحكومية، وسيتم استخدام أساليب تحليل إحصائي متقدمة مثل تحليل الانحدار والنمذجة الهيكلية.

مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في إدارات المشتريات الحكومية والموردين المسجلين في منصة اعتماد، وسيتم اختيار عينة عشوائية طبقية لضمان تمثيل مختلف الجهات. كما سيتم اختيار عينة قصدية من الخبراء لإجراء المقابلات.

مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في إدارات المشتريات الحكومية والموردين المسجلين في منصة اعتماد، وسيتم اختيار عينة عشوائية طبقية لضمان تمثيل مختلف الجهات. كما سيتم اختيار عينة قصدية من الخبراء لإجراء المقابلات.

أدوات جمع البيانات

تقتصر الدراسة مكانياً على المملكة العربية السعودية، وتشمل زمنياً الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥. وتقتصر موضوعياً على النزاهة التعاقدية في المشتريات العامة.

النموذج المفاهيمي

تفترض الدراسة وجود علاقة بين المنصات الرقمية والنزاهة التعاقدية، كما تفترض وجود متغيرات وسيطة مثل الشفافية الرقمية والامتثال التنظيمي، ويفترض أن هذه المتغيرات تؤثر في تقليل مخاطر الفساد التعاقدية.

الجدول الزمني المقترح

- المرحلة الأولى مراجعة الأدبيات خلال شهرين.
- المرحلة الثانية جمع البيانات خلال ثلاثة أشهر.
- المرحلة الثالثة تحليل البيانات خلال شهرين.
- المرحلة الرابعة كتابة النتائج خلال شهرين.

مساهمة البحث

رأيي كباحث بأن الأدبيات الحالية تركز على الشفافية دون تحليل عميق للنزاهة التعاقدية، ويهدف البحث إلى تطوير نموذج تحليلي يربط بين الرقمنة والنزاهة باستخدام بيانات فعلية. كما يسعى إلى تقديم مؤشرات قابلة للقياس في السياق السعودي، ويمثل ذلك إضافة علمية وتطبيقية في مجال المشتريات الحكومية.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

